



تحليل العلاقة بين مؤشر كفاية راس المال والربحية والسيولة والدين

العام الداخلي

دراسة في عينة من المصارف العراقية للمدة (2005-2020)

اين حسين شهيد
جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد
ianhussien96@gmail.com

أ.م.د. حيدر جواد المرشدي
جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد
@uokufa.edu.iq

المستخلص

يعتبر مؤشر كفاية راس المال ومؤشر الربحية ومؤشر السيولة من اهم مؤشرات السلامة المالية التي تعمل كإنذار مبكر لأي مخاطر او صدمات يتعرض له القطاع المالي و القطاع المصرفي وتعكس هذه المؤشرات طبيعة القطاع المالي ومصرفي ومدى استقراره فضلا عن أهمية هذه المؤشرات في معرفة الوضع المالي ومدى سلامته للقطاعات المصرفية ويعد القطاع المصرفي من اهم مصادر الدين العام الداخلي التي تلجأ اليها الحكومات لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها أي في حالة ان إيرادات الدولة لا تكفي لتغطية النفقات لذلك تلجأ الحكومات الى عملية الاقتراض من القطاعات المصرفية لذلك تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير مؤشر كفاية راس المال و الربحية والسيولة على الدين العام الداخلي وتم الحصول على نتائج باستخدام برنامج افيزور بالاعتماد على العديد من الاختبارات الإحصائية وتم استخدام عينة مكونة من (17) مصرفا للمدة قيد الدراسة من (2005-2020) وجمعت بيانات لعينة الدراسة من التقارير المالية السنوية المصروفة بالإضافة الى النشرات الإحصائية السنوية الخاصة في البنك المركزي العراقي، وتم الحصول على نتائج بان هنالك تأثير لمؤشر كفاية راس المال والربحية و السيولة على الدين العام الداخلي وكذلك أظهرت النتائج التحليل الاحصائي ان هذه مؤشرات كفاية راس المال و الربحية ذات ارتباط قوي مع الدين العام الداخلي اما مؤشر السيولة ذا ارتباط ضعيف مع الدين العام الداخلي، وكذلك اوصت الدراسة العديد من التوصيات منها العمل على تنشيط القطاع المصرفي و اهتمام بالموقف المالي وسلامته لان القطاع المصرفي يعتبر المصدر الرئيسي لعمليات الإقراض الداخلية بالإضافة الى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية لأنها تتعرض للعديد من الصدمات واعتماد على مصادر الدخل لأنه يكون مصدرا غنيا لسد حاجات الدولة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر كفاية راس المال، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، الدين العام الداخلي



Analysis of the relationship between capital adequacy index, profitability, liquidity, and internal public debt

An analytical study of a sample of Iraqi private banks for the period (2005-2020)

Abstract

The capital adequacy index, profitability index, and liquidity index are among the most important financial safety indicators that serve as an early warning of any risks or shocks that the financial and banking sector is exposed to. The banking sector is one of the most important sources of internal public debt that governments resort to to cover the deficit in their budget, that is, in the event that the state's revenues are not sufficient to cover expenses, so governments resort to the process of borrowing from the banking sectors, so this study aims to know the impact of the capital adequacy index and Profitability and liquidity on the internal public debt. Results were obtained using the Eviews9 program based on several statistical tests. A sample of (17) banks was used for the period under study (2005-2020) and data for the study sample were collected from the annual financial reports issued in addition to statistical bulletins The annual report of the Central Bank of Iraq, and results were obtained that there is an impact of the capital adequacy, profitability and liquidity index On the internal public debt, as well as the results of the statistical analysis, showed that this indicator of capital adequacy and profitability has a strong correlation with the internal public debt, while the liquidity indicator has a weak correlation with the internal public debt. Financial and soundness because the banking sector is the main source of internal lending operations in addition to reducing dependence on oil revenues because it is exposed to many shocks and dependence On sources of income because it is a rich source to meet the needs of the state.

Keywords: capital adequacy index, profitability index, liquidity index, internal public debt



المقدمة

يعكس مؤشر كفاية رأس المال و مؤشر الربحية ومؤشر السيولة طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية وتعمل هذه المؤشرات كإنذار مبكر عند تعرض القطاع المالي والمصرفي لأي خطر قد يواجهها وتعتبر هذه المؤشرات إداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي، أما الدين العام الداخلي يعد من أحد مصادر التمويل العجز في الميزانية العامة للدولة ومن أجل مواجهه هذا العجز تقوم الدولة بالاقتراض من جهات متعددة مثل المصارف والجمهور والبنك المركزي، و بما ان من اهم مصادر الدين العام الداخلي هو اقتراض من المصارف وفي ظل ارتفاع الدين العام في العراق سيكون هنالك تأثير بكل تأكيد على مؤشرات السلامة المالية في المصارف وبنسب معيارية لهذه المؤشرات ومن هنا جاء هذا البحث لتبيين الأثر بهذه العلاقة. وتكون البحث من مبحث اول الذي تطرق الى منهجية الدراسة والمبحث الثاني شمل الجانب النظري ومبحث ثالث تناول الجانب التحليلي للبيانات وأخيرا المبحث الرابع تكون من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في استمرار ارتفاع الدين العام الداخلي الذي يعد القطاع المصرفي أحد اهم مصادره، من جانب آخر تبرز أهمية الالتزام بمؤشرات السلامة المالية كمصدر لسلامة العمل في القطاع المصرفي لذا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي:

ما هو اثر الدين العام الداخلي على مؤشر كفاية رأس المال والربحية والسيولة؟

ثانياً: اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

- (1) عرض نظري لاهم مفاهيم ومؤشر كفاية رأس المال و الربحية والسيولة والدين العام الداخلي.
- (2) تحليل وبيان العلاقة بين مؤشر كفاية رأس المال و الربحية والسيولة والدين العام الداخلي.

ثالثاً: اهمية البحث:

تتبع اهمية البحث في الجانب النظري والتطبيقي في بيان العلاقة بين مؤشر كفاية رأس المال والربحية والسيولة والدين العام الداخلي ومحاولة تشخيص وبيان أهمية هذه العلاقة.



رابعاً: فرضيات الدراسة

بما أن أهم مصادر الدين العام الداخلي في العراق هو القطاع المصرفي لذا فإن زيادة نسبة هذا الدين يؤدي إلى أثر سلبي على كفاية رأس مال و الربحية وسيولة للقطاع المصرفي في العراق.

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار القطاع المصرفي العراقي مجتمعا للبحث وتعد التقارير السنوية للمصارف عينة البحث وللفترة من (2010-2020) وكونت عينة البحث من (17) مصرفا عراقيا.

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

أولاً: مؤشر كفاية رأس المال

أن مؤشرات كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل لدى البنوك، وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي، وهناك نسب عن طريقها يتم تقويم أداء المصارف والمخاطر التي تتعرض لها ومن هذه النسب:

1) القروض المتعثرة إلى رأس المال الأساسي

هذه النسبة هي من النسب الخاصة بكفاية رأس مال المصارف في مواجهة المخاطر الناجمة عن الائتمان المصرفي، ويعد الارتفاع في هذه النسبة مؤشرا سلبيا في أداء المصارف؛ لكونه يظهر تراجع الكفاءة في تحصيل الديون أو نقص رأس المال أو كلاهما معا. وترتبط هذه النسبة بالتطورات في قطاعات الاقتصاد الأخرى، وقدرة هذه القطاعات على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المصارف، وتحسب من المعادلة الآتية (زغود ، 2015 : 71):

$$\text{القروض المتعثرة} \\ \text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{رأس المال الأساسي}} \times 100$$

ثانياً: مؤشر الربحية

أن هذه المؤشرات تظهر الأداء التشغيلي الحالي للمصرف، وتعد مؤشراً جيداً للتنبؤ بالأداء التشغيلي المستقبلي للمصرف، فضلا عن كونها نسب بالغة



الأهمية إذ تعبر عن قدرة المصرف في الحفاظ على الجودة والاستقرار في حجم الأرباح (3 : 2004 ، Dechow & Schrand) ، ومن النسب المعتمدة في تقييم جودة الأرباح هي :

(1) العائد على حقوق المالكين:

تظهر هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون اصحاب رأس المال في المؤسسة المالية وكفاءة الشركة ومدى نجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المالكين، ونحسب على وفق المعادلة الآتية (الناصر، 2012: 24):

$$\text{صافي الدخل بعد الفائدة والضريبة} \times 100 = \frac{\text{مؤشر الأيراد والربحية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ثالثاً: مؤشر السيولة

إن مفهوم السيولة هي مقدرة المصارف على الوفاء بسحوبات المودعين من جانب ومن جانب آخر تلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب، دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة، أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، ومن ثم التعرض إلى العديد من المخاطر جراء نقص السيولة اللازمة (إلفي وسرير، 2019: 38)، ويعد توافر السيولة من العوامل الضرورية لدى المصرف كونها تزيد من ثقة المودعين والدائنين ، وتجنب المصرف بيع أية أصول لا يرغب في بيعها أو اللجوء إلى الأسواق المالية ودفع تكاليف إضافية بهدف تمويل النقص الحاصل فيها ، وهناك عدة نسب يمكن من خلالها التعرف على وضع السيولة لدى المصرف، تعطي جميعها دلالة على وضع السيولة في المصارف ، وقدرتها على مواجهة المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عن نقص السيولة لأي سبب من الأسباب ، ومن هذه النسب (تميسة ، 2014 : 12) :

1- الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات

تشير هذه النسبة إلى التغيرات في توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كالتسهيلات الائتمانية وغيرها، وتتضمن الموجودات السائلة كل من النقد في



الصندوق والأموال القابلة للاستدعاء والأرصدة المودعة في البنك المركزي فضلا عن الأرصدة المودعة لدى المؤسسات المالية والمصارف الأخرى والاستثمارات قصيرة الأجل، وتعد نسبة (30-35) % مقبولة لتلك النسبة وتحسب من المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

ثانيا: الدين العام الداخلي

يعد الدين الداخلي أحد مصادر التمويل العجز الموازنة العامة للدولة فضلاً عن مساهمته في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، كما يعد أحد أهم الأدوات السياسية النقدية المستخدمة في التحكم في عرض النقد لمحاربة التضخم أو الكساد، ويمكن تعريف الدين العام الداخلي على انه مجموعة من المبالغ التي تدين بها الحكومة إلى مواطنين وقد اعتقد أن الدين الداخلي لم يعد ذا مشكلة كبيرة لأنه يمثل دين لنفس المدين (إسماعيل واحمد، 2020: 3).

وتعرف المالية العامة الدين الداخلي بأنه القروض العامة المحلية والتي يتوقف حجمها على أساس عاملين أساسيين هما حجم العجز الأولي في الموازنة وأسعار الفائدة على مصادر تمويل العجز (حمد وعبد اللطيف، 2018: 94).

ووفق رأي (Moroz, 2021: 58) أن عملية الاستدانة الداخلية هي فقط تحويل للثروة المحلية داخل الدولة والتي يمكن سدادها من خلال فرض الضرائب الغير مباشرة، ويعتمد إصدار الدين الداخلي على سلسلة من الاعتبارات وفق النقاط التالية:-

أ- وجود فائض من المدخرات عن حاجة السوق أي بمعنى عن حاجة الاستثمارات الخاصة.



ب- استعداد المدخرين للاكتتاب في سندات القرض لما توفره الدولة لهم من مزايا مضمونة بشرط ألا يقل عن المستوى العام.

ت- قدرة الدولة على الحفاظ على التوازن الاقتصادي الداخلي ومنع الاختلالات الناتجة عن التضخم وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي وتأثيرها السلبي على اقتصاد الوطني وبالتالي على أموال المكتتبين في القروض الداخلية.

وينشأ الدين الداخلي عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الاعتباريين والطبيين داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم وهو يمثل الديون التي تكون في ذمة الحكومة المؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني ويكتتب فيها المواطنون والمقيمون في الدولة (سواء أفراد أو وحدات اقتصادية) (فل، 2020: 20). وفي ورقة العمل هذه تم استخدام الدين العام الداخلي وفق نسب جاهزة تم اخذ بيانات من تقارير البنك المركزي العراقي خلال مدة قيد الدراسة (2005-2020).



المبحث الثالث: الجانب التحليلي للدراسة

يسعى هذا المبحث الى عرض وتحليل العلاقة بين مؤشر كفاية راس المال والربحية و السيولة والدين العام الداخلي للمصارف المبحوثة وللمدة (2005-2020) وذلك بأخذ المتوسطات العامة للمؤشرات المذكورة أعلاه ومعدل نمو الدين العام الداخلي في العراق للمدة المبحوثة .

جدول (1)

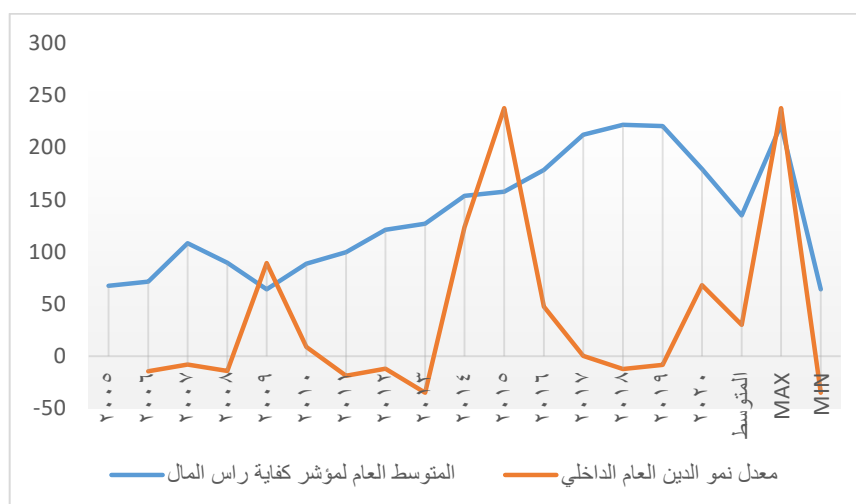
المتوسط العام لمؤشر كفاية راس المال والدين العام الداخلي للمدة (2005-2020)

السنوات	المتوسط العام لمؤشر كفاية راس المال	معدل نمو الدين العام الداخلي %
2005	67.5	
2006	71.5	-14.3
2007	108.1	-8
2008	89.5	-14.2
2009	64	89.2
2010	88.5	8.8
2011	99.7	-18.8
2012	121	-12
2013	127	-35
2014	153.7	123.7
2015	157.5	237.6
2016	178.5	47.6
2017	212.1	0.4
2018	221.8	-12.2
2019	220.5	-8.3
2020	179.5	68
المتوسط	135	30.1
MAX	221.8	237.6
MIN	64	-35

يبين جدول (1) علاقة مؤشر كفاية راس المال و الدين العام الداخلي تشير العلاقة على انها عكسية بين المتغيرين كما اشرنا اليها في ادبيات الاقتصاديات حيث سجل المتوسط العام لمؤشر كفاية راس المال بلغ (135%) مما يشير الى تحفظ المصارف بمبالغ عالية دون توظيفها في مجالات استثمارية حيث سجل المتوسط العام لمؤشر كفاية راس المال ارتفاعا في عامي 2006_2020 بلغ (71.5% _ 108.1%) بينما سجل نمو الدين العام الداخلي نمو سالب بمقدار (14.3%-) لعام 2006 و (8%-) لعام 2007، بينما سجل متوسط مؤشر كفاية راس المال انخفاضا بلغ (89.5%) لعام 2008 يقابله انخفاض في معدل نمو الدين العام ويعود السبب في ذلك الى قيام الحكومة بدفع ما عليها من ديون ، اما في عام 2009 سجل متوسط كفاية راس المال ادنى نسبه له في مدة قيد الدراسة 2005_2020 حيث بلغت



(64%) ليقابله معدل نمو مرتفع للدين العام الداخلي مسجلا (89.2%)، بينما سجل المتوسط العام للأعوام التالية 2010_2011_2012_2013 ارتفاعا ملحوظا بلغ (88.5%_99.7%_121%_127%) ليقابله لنفس الأعوام معدلان نمو منخفضة للدين العام الداخلي مسجلا (8.8%_18.8%_12%_35%) على التوالي، أما في عامي 2014_2015 بلغ متوسط كفاية رأس المال (123.7%_237.6%) وهي أعلى نسب ارتفاع سجلها معدل نمو الدين العام الداخلي خلال مدة قيد الدراسة 2005_2020 وسبب في ذلك وهو عدم تسديد الحكومات للديون التي في ذمتها، بينما سجل المتوسط العام لمؤشر كفاية رأس المال للأعوام التالية 2016_2017_2018_2019 نسب مرتفعة لتبلغ (178.5%_212.1%_221.8%_220.5%) على التوالي بينما كان معدلات نمو الدين العام الداخلي منخفضة لنفس الأعوام 2016_2017_2018_2019 حيث بلغت (47.6%_0.4%_12.2%_8.3%) على التوالي، أما في عام 2020 سجل المتوسط العام لمؤشر كفاية رأس المال انخفاضا بمقدار (179.5%) بينما بلغ معدل نمو الدين العام الداخلي لعام 2020 (68%) وهي نسبة مرتفعة. و يوضح شكل (1) متوسط العام لمؤشر كفاية رأس المال و معدل نمو الدين العام الداخلي للمدة قيد الدراسة (2005_2020).



شكل (1)

متوسط العام لمؤشر الإيرادات والربحية ومعدل نمو الدين العام الداخلي للمدة (2005-2020)



جدول (2)

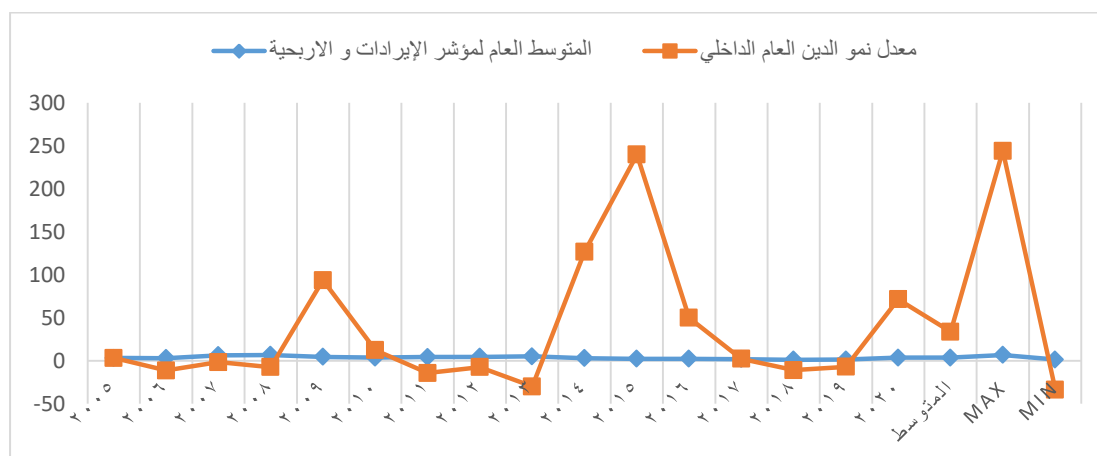
المتوسط العام لمؤشر الإيرادات والربحية ومعدل نمو الدين العام الداخلي (2005-2020)

السنوات	المتوسط العام لمؤشر الإيرادات والربحية %	معدل نمو الدين العام الداخلي %
2005	3	
2006	2.9	-14.3
2007	6.3	-8
2008	6.6	-14.2
2009	4.4	89.2
2010	3.4	8.8
2011	4.3	-18.8
2012	4.4	-12
2013	4.9	-35
2014	2.9	123.7
2015	2.2	237.6
2016	2.2	47.6
2017	1.7	0.4
2018	1.1	-12.2
2019	1.2	-8.3
2020	3.5	68
المتوسط	3.5	30.1
MAX	6.6	237.6
MIN	1.2	-35

يوضح جدول (2) طبيعة العلاقة بين مؤشر الإيرادات و الربحية والدين العام الداخلي وتبين العلاقة بين متغيرين على انها طردية وفق الادبيات الاقتصادية التي تم ذكرها سابقا، لكن في عام 2006 سجل كل من الإيرادات و الربحية و الدين العام الداخلي نسب منخفضة و يعزى السبب في ذلك الى الظروف غير مستقرة في الاقتصاد العراقي التي تؤثر على أداء المصارف حيث بلغت (2.9%) لمؤشر الإيرادات و الربحية و (14.3%-) معدل نمو الدين العام الداخلي، اما في عامي 2007_2008 سجل المتوسط العام لمؤشر الإيرادات و الربحية معدلات مرتفعة بلغت (6.3_%6.6%) على التوالي ليقابله انخفاض في معدلات نمو الدين العام الداخلي لعامي 2007_2008 حيث سجل (8%-_14.2%-) على التوالي، في 2009 سجل المتوسط العام لمؤشر الإيرادات و الربحية معدلات منخفضة بلغت (4.4%) بينما سجل معدل نمو لدين العام الداخلي لعام 2009 معدل مرتفع بلغ (89.2%)، اما في عام 2010 سجل كل من المتوسط العام للإيرادات و الربحية و معدل نمو الدين العام الداخلي معدلات منخفضة و يعود السبب في ذلك بسبب الظروف الاقتصادية و عدم استقرار الأسواق التي تؤثر على أداء المصارف حيث بلغ (3.4%) لمعدل الإيرادات و الربحية و (8.8%) لمعدل نمو الدين العام الداخلي، بينما سجل المتوسط العام لمؤشر الإيرادات و الربحية للأعوام التالية 2011_2012_2013 ارتفاعا بلغ (4.3_%4.4_%4.9%) على التوالي اما معدل نمو الدين العام الداخلي سجل انخفاضا لنفس الأعوام حيث بلغ (18.8%-_12%-_35%-) على التوالي، و شهد مؤشر الإيرادات و الربحية



نسب متفاوتة ما بين الارتفاع و الانخفاض والغالب عليها نسب منخفضة حيث سجل في عامي 2014_2015 انخفاضا بلغ (2.9%_2.2%) ليقابله ارتفاع في معدلات نمو الدين العام الداخلي خلال عامي 2014_2015 حيث بلغت (123.7%_237.6%) وهي اعلى معدل نمو وصل اليه الدين العام الداخلي خلال مدة قيد الدراسة 2005_2020 ويعزى السبب في ذلك الى سوء الأوضاع الاقتصادية و السياسية و تدهور الوضع الأمني في عموم العراق. اما في الأعوام التالية من 2016 الى 2019 سجل المتوسط العام لمؤشر الإيرادات و الربحية معدلات منخفضة حيث بلغت (2.2%_1.7%_1.1%_1.2%) على التوالي كذلك سجل معدلات نمو الدين العام الداخلي انخفاضا لنفس الأعوام 2014_2019 حيث بلغت (47.6%_0.4%_12.2%-8.3%) وسبب في ذلك الظروف الاقتصادية الغير مستقرة في البلد، بينما في عام 2020 سجل كل من المتوسط العام لمؤشر الإيرادات و الربحية و معدل نمو الدين العام الداخلي ارتفاعا حيث بلغ (3.5%) لمؤشر الإيرادات و الربحية و (68%) لمعدل نمو الدين العام الداخلي ويعزى السبب في ذلك الى تدهور الوضع الاقتصادي في العراق و عدم استقراره الأسواق المالية بسبب جائحة كورونا التي اجتاحت العالم . و يوضح شكل (2) المتوسط العام لمؤشر الإيرادات والربحية ومعدل نمو الدين العام الداخلي للمدة (2005-2020).



شكل (2)

متوسط العام لمؤشر الإيرادات والربحية ومعدل نمو الدين العام الداخلي للمدة (2005-2020)



جدول (3) المتوسط العام لمؤشر السيولة ومعدل نمو الدين العام الداخلي (2005-2020)

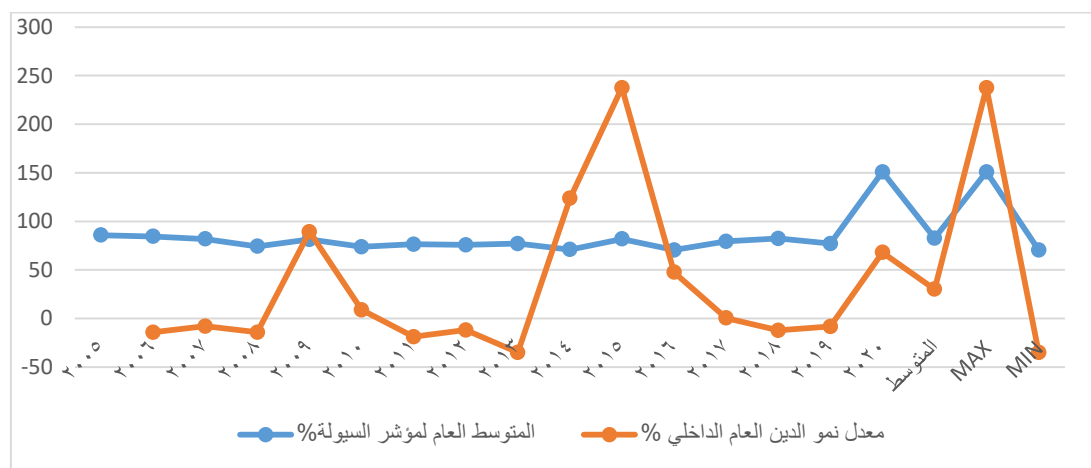
السنوات	المتوسط العام لمؤشر السيولة %	معدل نمو الدين العام الداخلي %
2005	85.8	
2006	84.5	-14.3
2007	81.9	-8
2008	74.3	-14.2
2009	81.3	89.2
2010	73.8	8.8
2011	76.4	-18.8
2012	75.8	-12
2013	77.1	-35
2014	70.9	123.7
2015	81.8	237.6
2016	70.5	47.6
2017	79.4	0.4
2018	82.4	-12.2
2019	77	-8.3
2020	150.8	68
المتوسط	82.7	30.1
MAX	150.8	237.6
MIN	70.5	-35

يبين جدول (3) طبيعة العلاقة بين مؤشر السيولة و الدين العام الداخلي وتشير العلاقة على انها طردية وذلك وفق الادبيات الاقتصادية التي اشرنا اليها سابقا، في عام 2006_2007_2008 سجل كل من المتوسط العام لمؤشر السيولة و معدل نمو الدين العام الداخلي انخفاضا حيث بلغ مؤشر السيولة (84.5_%_81.9_%_74.3%) على التوالي، بينما معدل نمو الدين العام الداخلي سجل (14.3_%_8_%_14.2%) على التوالي، اما في عام 2009 سجل المتوسط العام لمؤشر سيولة نسبة مرتفعة حيث بلغ (81.3%) ليقابله ارتفاعا في معدل نمو الدين العام الداخلي لعام 2009 مسجلا (89.2%)، في عام 2010 سجل كل من مؤشر السيولة و الدين العام الداخلي انخفاضا بلغ (73.8%) المتوسط العام لمؤشر السيولة و (8.8%) معدل نمو الدين العام الداخلي، سجل المتوسط العام لمؤشر السيولة ارتفاعا في عام 2011 بلغ (76.4%) بينما سجل معدل نمو الدين العام الداخلي انخفاضا بلغ (18.8%) ويعزى السبب في ذلك الى قيام الحكومات بتسديد ما عليها من ديون مترتبة في ذمتها و تحسن أوضاع الاقتصاديات بسبب ارتفاع أسعار النفط ، في عام 2012 سجل كل من المتوسط العام لمؤشر السيولة ومعدل نمو الدين العام الداخلي انخفاضا حيث بلغ المتوسط العام لمؤشر السيولة (75.8%) و بلغ معدل نمو الدين العام الداخلي (12-%)، اما في عام 2013 بلغ المتوسط العام لمؤشر السيولة نسبة مرتفعة بلغت (77.1%) ليقابله انخفاض في معدل نمو الدين العام الداخلي لعام 2013 حيث سجل (35-%) والسبب في ذلك تحسن الوضع الاقتصادي و السياسي في البلد مما أدى الى قيام الحكومات العراقية بتسديد الديون المستحقة عليها، في عام 2014 بلغ المتوسط العام لمؤشر السيولة (70.9%) وهي نسبة



منخفضة مقارنة مع العام السابق بينما سجل معدل نمو الدين العام الداخلي في عام 2014 ارتفاعا بلغ (123.7%) ويعزى السبب الى تدهور الوضع الأمني في البلد وسوء الأوضاع الاقتصادية مما أدى الى زيادة عمليات الاقتراض لسد العجز الحاصل في الميزانية الدولة ، اما في عام 2015 سجل كل من المتوسط العام لمؤشر السيولة و معدل نمو الدين العام الداخلي ارتفاعا حيث بلغ المتوسط العام لمؤشر السيولة (81.8%) و معدل نمو الدين العام الداخلي بلغ (237.6%) وهو اعلى معدل نمو بلغه معدل نمو الدين العام الداخلي خلال مدة قيد الدراسة 2005_2020، في عام 2016 سجل كل من المتوسط العام لمؤشر السيولة والدين العام الداخلي انخفاضا حيث بلغ (70.5%) لمتوسط العام لمؤشر السيولة و (47.6%) لمعدل نمو الدين العام الداخلي، اما في عامي 2017 و 2018 سجل المتوسط العام لمؤشر السيولة ارتفاعا حيث بلغ (79.4_%_82.4%) على التوالي بينما سجل معدل نمو الدين العام الداخلي لعامي 2017_2018 معدل نمو منخفض بلغ (0.4_%_12.2%) والسبب في ذلك تحسن الوضع الاقتصادي وتسديد الدولة ما عليها من ديون مستحقة خلال هذين العامين، في عام 2019 سجل كل من المتوسط العام لمؤشر السيولة ومعدل نمو الدين العام الداخلي انخفاضا بلغ (77%) المتوسط العام لمؤشر السيولة و (8.3-%) لمعدل نمو الدين العام الداخلي، بينما في عام 2020 سجل المتوسط العام لمؤشر السيولة ارتفاعا بلغ (150.8%) وهي اعلى نسبة سجلها مؤشر السيولة خلال المدة قيد الدراسة 2005_2020 كذلك أيضا سجل معدل نمو الدين العام الداخلي لعام 2020 ارتفاعا بلغ (68%). وشكل (3) يوضح المتوسط العام لمؤشر السيولة و معدل نمو الدين العام الداخلي خلال المدة (2005_2020) .

شكل (3) متوسط العام لمؤشر السيولة ومعدل نمو الدين العام الداخلي للمدة (2005-2020)



المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- تبين ان هنالك تأثير سلبي لمؤشر كفاية راس المال والربحية والسيولة على الدين العام الداخلي.
- 2- وقد تبين من خلال الجانب التحليلي ان مؤشر كفاية راس المال أكثر تأثيراً على الدين العام الداخلي من باقي المؤشرات.



ثانياً: التوصيات

واوصت الدراسة

- 1- العمل على تنشيط القطاع المصرفي وإصلاحه ليصبح قطاعاً نشطاً وأكثر إنتاجية لأنه المصدر الرئيسي الذي تقترب منه الحكومات، فضلاً عن تقديم الدعم للإعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة للرفع من مستوى كفاءة إنتاجيته.
- 2- اهتمام القطاع المصرفي بالموقف المالي وسلامته مما يعطي الثقة لدى جميع الجهات المتعاملة مع المصارف عينة الدراسة، بالإضافة الى وضع سقف كحد اقصى حيث لا يتجاوز فيه سعر الفائدة الممنوح على أدوات الدين المستخدمة.
- 3- تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، لأنها مصدر دائم في تعرضها للصدمات والاعتماد على مصادر الدخل الأخرى كالضرائب والرسوم وكذلك تطوير القطاع الصناعي والزراعي والسياحي لأنه ذلك يكون مصدراً غنيا يسد حاجات الدولة لينعكس ذلك إيجابياً في الدين العام الداخلي من خلال خفضه.
- 4- الإقتصار على الاقتراض الداخلي على المدى المتوسط والقصير كونه الخيار الاستراتيجي الأنسب، فمن ناحية يمكن أن يوفر سيولة مالية، ومن ناحية أخرى يمكنه مواجهة مشاكل عجز الموازنة العامة وحلها.
- 5- ضرورة استخدام مصادر غير تضخمية ومنها السندات وحوالات الخزانة بهدف السيطرة على السيولة الفائضة وتقييد الضغوط التضخمية.

المصادر

- 1- تسمية سهام. (2014). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012).
- 2- الناصر.بانه وليد. 2012. تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد قسم العلوم المالية المصرفية.
- 3- إلفي. محمد و سرير. عبد القادر (2019). محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز CAMELS -دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة 2009 - 2017 . مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 10 / العدد: 1 .
- 4- محمد حامد، فلفل، (2020)، "الدين العام الداخلي وتأثيره في حجم العوائد المصرفية".
- 5- خلف محمد حمد، & أ. د. عماد محمد علي عبد اللطيف. (2018). محددات الجدارة الائتمانية للجزائر. 1(14), AL-dananeer.
- 6- احمد مالك عبد الرحيم محمد، إسماعيل، ميثم العيبي، (2020)، "تحليل استدامة الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003-2017)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة لمستنصرية، العدد 123.

الإنكليزية

1- Dechow, PM and Schrand, CM;(2004), "Earnings Quality", the Research Foundation of CFA Institute, United States of America